

الاقتصاد التركي في عهد رفيق صايدام (1942-1939)

الباحث الثاني:

أ.م.د. عمار ظاهر مصلم

جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية

الباحث الأول:

عبدالرحمن رفاعي فتحي

الملخص:

يتناول هذا البحث الاقتصاد التركي خلال عهد رفيق صايدام 1939-1942 (ولد عام 1881 في اسطنبول، التحق بمدرسة الفاتح العسكرية الاعدادية، تخرج من كلية الطب العسكرية عام 1905، وشارك في حرب الاستقلال، ونال عضوية الجمعية الوطنية عام 1920، وشغل منصب وزير الصحة عام 1921، وتعاقد على المنصب خمس مرات وزير الداخلية 1938-1939، واصبح الامين العام لحزب الشعب الجمهوري 1938، تولى رئاسة الوزراء للمدة 1939-1942، توفي عام 1942. العبيدي، 2018)، والذي تزامن مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما أحدثته من ظروف صعبة، الامر الذي انعكس بشكل كبير على الاقتصاد التركي، إذ تعرضت جميع القطاعات الاقتصادية الى تراجع في معدلات الانتاج؛ بسبب نقص اليد العاملة نتيجة التعبئة العسكرية، وعلى الرغم من تدخل الدولة في الاقتصاد، إلا أن ذلك التدخل لم ينجح في حل المشكلات الاقتصادية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاقتصاد التركي مع التركيز على تأثير الحرب العالمية الثانية على مختلف القطاعات الاقتصادية، ولاسيما الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية والمالية العامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، تركيا، رفيق صايدام، الحرب العالمية الثانية.

The Turkish Economy during the Tenure of Refik Saydam (1939-1942)

Abdulrahman Rifai Fathi

Prof. Dr. Ammar Zahir Muslih

University of Mosul/ College of Basic Education

Abstract:

This study examines the Turkish economy during the tenure of Refik Saydam (1939-1942), which coincided with the outbreak of World War II and the difficult conditions it created. These circumstances had a significant impact on the Turkish economy, as all economic sectors experienced a decline in production due to a shortage of labor caused by military mobilization. Despite state intervention in the economy, such measures were largely ineffective in resolving the economic problems. This study aims to analyze the Turkish economy with a particular focus

on the impact of World War II on various economic sectors, especially agriculture, industry, and domestic and foreign trade.

Keywords: economy, Türkiye, Refik Saydam, World War II.

المقدمة:

شهد الاقتصادي التركي خلال عهد رفيق صايدام تراجعًا كبيرًا في إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد تزامن ذلك التراجع مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وما رافقها من تحولات سياسية واقتصادية عميقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد واجه الاقتصاد التركي خلال هذه المدة ضغوطًا استثنائية، تمثلت في تراجع التجارة الخارجية، وارتفاع النفقات العسكرية، وتدخّل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي، على الرغم من اتباع تركيا سياسة الحياد.

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة والتي تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، إذ تناول المبحث الأول "القطاع الزراعي"، ودرس المبحث الثاني أوضاع "القطاع الصناعي"، في حين عالج المبحث الثالث "القطاع التجاري"، وتضمنت المبحث الرابع "القطاع المالي".

المبحث الأول: القطاع الزراعي

قبل الحديث عن القطاع الزراعي لابد من الإشارة إلى كيفية وصول رفيق صايدام إلى السلطة، وما السياسة التي تبناها خلال مدة حكمه.

شكل رفيق صايدام Refik Saydam (العبيدي، 2018، ص 15)، حكومته الأولى في 27 كانون الثاني 1939، بعد استقالة جلال بايار Celal Bayar (ولد سنة 1883 بورص، شغل منصب رئاسة الوزراء خلال المدة 1937-1939. يُعد من مؤسسي حزب الديمقراطي الذي أُعلن عن تأسيسه في 7 كانون الثاني/يناير 1946، وكان أول رئيس عام للحزب، وفي انتخابات عام 1946، انتُخب نائبًا عن إسطنبول ضمن قائمة الحزب الديمقراطي، شغل منصب ورئيس الجمهورية خلال المدة 1950-1960، وفي سنة 1965 صدر عفو عن بقية مدة محكوميته، توفي في سنة 1986. (SS 535-536، Çufalı، 2012))، وأعلن أمام أعضاء المجلس الوطني الكبير، الأسس العامة للبرنامج الاقتصادي الذي اتسم بالتوازن، إذ تضمن البرنامج وضع إطار واضح لتنسيق العلاقة بين الحكومة والشعب، وتخفيف العبء الضريبي عن الفلاحين وسكان القرى، وذلك بهدف تسريع وتيرة التنمية الزراعية، فضلاً عن خفض أسعار المنتجات الزراعية؛ لتعزيز أسس الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على حماية العملة الوطنية وتسخيرها في

خدمة الاقتصاد القومي، كذلك أولى البرنامج أهمية لتأمين الرواتب والأجور للموظفين العاملين في دوائر الدولة، وضرورة تحقيق المساواة بين مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية(العبيدي، 2018، ص ص197-198).

وقد اختلفت السياسة الاقتصادية التي تبنتها حكومة رفيق صايدام عن سياسة جلال بايار، وكان من أبرز مظاهر هذه السياسة التسريع في تأمين الشركات الأجنبية وتحويل عدد من الشركات الخاصة إلى مؤسسات حكومية. ففي مدة حكومة جلال بايار لم ينفذ التأمين بالقدر الذي كانت تتطلبه الظروف الاقتصادية آنذاك، غير أنه مع تشكيل حكومة رفيق صايدام الثانية في نيسان 1939، شرعت الدولة منذ حزيران من العام نفسه في تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة. ولوحظ على حكومة رفيق صايدام الثانية أنها لم تختلف عن الحكومة الأولى، باستثناء تعديلات طفيفة تمثلت باستحداث وزارة للتجارة وشرط وزارة للاقتصاد وتحويلها إلى وزارتين الأولى للاقتصاد والثانية وزارة المواصلات والمناقلة(العبيدي، 2018، ص ص188-189).

وبعد مدة وجيزة من تشكيل حكومة الثانية رفيق صايدام الثانية 10 نيسان 1939 اندلعت الحرب العالمية الثانية(Yurtoğlu, 2012, S63)، وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها تركيا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في 1 ايلول/ سبتمبر 1939 التزام الحياد، وحرص الرئيس التركي في ذلك الوقت عصمت إينونوİsmet İnönü (ولد عام 1884 في ازمير ، اكمل تعليمه الابتدائي عام 1895 ، تخرج من كلية الحربية عام 1903، شارك في حرب الاستقلال 1919-1922، تولى رئاسة اركان الجيش 1920-1922، ورئاسة الوفد التركي في مفاوضات مؤتمر لوزان 1922-1923، اصبح رئيس الجمهورية التركية 1938-1950 ، توفي عام 1973. (ياسين، 2016، ص8)) على إبعاد تركيا عن خطر الحرب، واتبعت تركيا سياسة خارجية محايدة(Aydemir, 2016, S21).

وكانت التحديات الاقتصادية التي واجهت حكومة رفيق صايدام، في اثناء اندلاع الحرب مسألة الانتقال من اقتصاد السلم الى اقتصاد الحرب، وترتب عليها تعبئة مواردها المالية والاحتياجات الضرورية اللازمة في حال مشاركة تركيا في الحرب والدخول في العمليات العسكرية(جواد، 2090، ص99)، فأخذت الحكومة تركز جهودها لتعزيز قدراتها العسكرية، فاستدعت الى الجيش عدة وجبات من مواليد مختلفة وتضاعف عدد القوات المسلحة الى خمس مرات عما كانت عليه قبل قيام الحرب العالمية الثانية من 205.000 آلاف الى مليون مقاتل(مجموعة من الباحثين السوفييت، 2007، ص241).

وتحت تأثير ظروف الحرب وتأثيرها العالمي، اضطرت الحكومة التركية الى اتخاذ جملة من الإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعياتها الداخلية والخارجية، ومن بين هذه التدابير برز قانون الحماية الوطنية Milli Korunma Kanunu الذي أقر في المجال الاقتصادي بوصفه أهم إجراء اتخذته الحكومة في تلك

المرحلة (Yurtoğlu, 2012, S 64). ودخل القانون حيز التنفيذ في 26 كانون الثاني/يناير 1940 (Özbil, 2015, S S 60-69)، وقد تضمن القانون بنوداً عديدة ابرزها:-

- 1- إشراف الدولة على جميع مؤسسات الصناعة والمعادن ومراقبة عملها وتفتيشها باستمرار .
 - 2- تكليف المنشآت الصناعية والمعدنية بإنتاج ما مطلوب من ناحية الأحجام والأنواع والقياسات المختلفة.
 - 3- السيطرة على أوقات العمل لتلك المنشآت وتحديد فتراتها، ولا يسمح للعمال العاملين في المؤسسات الصناعية ومناجم الفحم أن يتركوا العمل أو يخرجوا من دون إذن مسبق.
 - 4- عدم ترك العاملين في تلك المنشآت لعملهم لأي سبب كان والعاملين ينالون استحقاقاتهم من الأجور وزيادتها بحسب حجم الأعمال المكلفين بها.
 - 5- تستطيع الحكومة تمديد مدة الدوام في اليوم الواحد مدة ثلاث ساعات، وطيلة مدة تطبيق القانون فإنه لا يمكن إعطاء العطل (العبيدي، 2018، ص 206).
 - 6- يمكن للحكومة تشغيل أي مواطن قادر على العمل في الزراعة، بشرط ألا يترك عمله الزراعي الخاص، في الأراضي الزراعية القريبة (حتى 15 كم من محل إقامته) سواء كانت ملكاً للدولة أو للأفراد، بأجر مناسب ووفق الحاجة، ويمكنه استعمال المعدات الزراعية غير الضرورية للمالك مقابل أجر، وتقتصر العمالة النسائية على مناطق القرى والبلدات والمدن الخاصة بها.
 - 7- يجوز للحكومة تحديد أصناف المحاصيل التي تُزرع في المناطق المختلفة أو حظر زراعة أي محصول (Tekeli Ve İlkin, 2014, S 99).
 - 8- يجوز للحكومة تشغيل الأراضي التي يزيد حجمها عن 500 هكتار ولم تُزرع مقابل تعويض.
 - 9- تُلزم الحكومة أي شخص يملك أرضاً صالحة للزراعة بمساحة 8 هكتارات أو أكثر بزراعة نصف مساحتها بالحبوب (Resmi Gazetesi, 1914, S13215).
- ولتنفيذ هذا القانون وتنسيق القرارات بين الوزارات، شكلت لجنة التنسيق التي ضمت وزراء الزراعة والتجارة والمالية والاقتصاد والنقل، برئاسة رئيس الوزراء، وبدأت أعمالها في شباط/فبراير 1940، وقد تولت هذه اللجنة مهمة وضع وتنفيذ القرارات الاقتصادية وفق مقتضيات ظرف الحرب (Şener, 2014, S S 77-78).

وتركزت الأنشطة الزراعية في تركيا خلال الحرب العالمية الثانية بشكل رئيس على محاصيل الحبوب، ذلك أن جميع التدابير التي اتخذتها الدولة في المجال الزراعي كانت تهدف بدرجة كبيرة إلى زيادة إنتاج ذلك القطاع، وادت ظروف الحرب -كما ذكرنا سابقاً- إلى سحب أعداد كبيرة من الفلاحين إلى الجيش 750.000 ألف فلاح، وتسبب ذلك في انخفاض الإنتاج الزراعي؛ نتيجة نقص اليد العاملة الريفية، ويلحظ أن تأثير ذلك

على تركيا كان أكبر بكثير من الدول الصناعية التي كانت تعتمد على الزراعة الميكانيكية (Tekeli Ve Ilkin, 2014, S236). ذلك أن القطاع الزراعي في تركيا في تلك المدة كان تقليدياً إلى حد كبير - زراعة بدائية- وكان غالبية الفلاحين يمارسون الزراعة الصغيرة للاكتفاء الذاتي أو يعملون في تربية الماشية، وكانت طرق الإنتاج التقليدية السائدة في معظم الأراضي الزراعية سبباً رئيساً في تدني الإنتاجية (İnci, 2004, S15).

وقد وقع الفرع الاساسي من فروع الاقتصاد ونعني الزراعة في وضع صعب، على الرغم مما لوحظ في السنوات الأولى من الحرب من زيادة في الاراضي المزروعة وفي انتاج المحاصيل الاساسية بتأثير زيادة الطلب على المواد الغذائية من جانب الجيش. لقد ازدادت الاراضي المزروعة بالحبوب حتى 1942 بمقدار بالمقارنة مع مرحلة ما قبل الحرب وازداد انتاج الحبوب بمقدار، لكن سيادة اساليب الاستغلال شبه القطاعية في الزراعة وعدم كفاية الايدي العاملة وقلة حيوانات الزراعة والادوات الزراعية في الريف وزيادة الضرائب حتمت التراجع والمساحة المزروعة، واقرن تقلص المساحات المزروعة بهبوط الانتاجية الامر الذي جعل انتاج المحاصيل الزراعية ينقلص باطراد (مجموعة من الباحثين السوفييت، 2007، ص278).

وسعت حكومة رفيق صايدام في السنوات الأولى للحرب إلى معالجة ثلاث مشكلات رئيسة ضمن إطار السياسة الاقتصادية والزراعية المبنية على مبدأ الدولية، اولها: تأمين المواد الغذائية للجيش والمدن الكبرى التي أصبحت تشكل جماعات استهلاك ضخمة خلال الحرب. وثانيها: منع حدوث نقص في السلع والمنتجات نتيجة ظروف الحرب. واخيراً مواجهة ظواهر الاحتكار والتخزين والمضاربة الناتجة عن تدخل الدولة الكثيف في السوق (Şener, 2014, S76). وقامت الحكومة في 7 أيلول 1939، بحظر مؤقت على تصدير الحبوب وغيرها من المحاصيل الزراعية، وبعد ذلك أرسلت الحكومة تعاميم إلى جميع الولايات تدعو فيها إلى زيادة الإنتاج الزراعي، مبررة ذلك باندلاع العمليات الحربية وارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية في أوروبا، ونظمت السلطات حملة دعائية واسعة النطاق بين الفلاحين تهدف إلى توسيع المساحات المزروعة (Кондакчян, 1978, С66).

وفيما يتعلق بمصادر الحبوب فقد صدر أول مرسوم في هذا الشأن بتاريخ 5 كانون الأول 1940، وبموجب هذا المرسوم فرض على المزارعين غير المتعاملين بتجارة الحبوب والإدارات المحلية والبلديات والمؤسسات ذات الميزانيات الخاصة ومكتب المنتجات الزراعية ومن يملك أقل من 500 كغم من الحبوب، الإبلاغ عن كمية ونوع القمح أو الجاودار الذي بحوزتهم خلال أربعة أيام من تاريخ نشر القرار، لدى أعلى سلطة إدارية محلية، وقد سعت الحكومة بهذا الإجراء إلى تحديد كمية المواد التموينية المتوافرة لدى الأفراد والمؤسسات في كل وقت (Şener, 2014, S S 77-78)، وبدأت عمليات المصادر الفعلية في 12 شباط

1941، إذ منح مكتب منتجات التربة()، الحق في مصادرة جميع الفوائض من الحبوب لدى المنتجين بأسعار ثابتة(كونداكچيان, 1978,C68).

إن الأسعار الرسمية التي حددتها الحكومة لم تكن في البداية أقل بكثير من أسعار السوق، إلا أنه ومع مرور الوقت ظهرت فوارق كبيرة بين أسعار السوق، وقد بدأت هذه الاجراءات قبل موسم حصاد 1941 في 17 ولاية، ثم توسعت إلى 63 ولاية بموجب قرار 15 أيار 1942، وقد قوبلت بردود فعل سلبية من معظم المزارعين، وقد حاول كل من المنتجين الكبار والصغار تسليم كميات أقل للدولة (Özer, 2012, S34)، ولم تحقق الاجراءات الحكومية والتي كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي، لذا لجأت حكومة رفيق صايدام إلى تدابير صارمة، إذ اصدرت قراراً في آب 1941 بمصادرة جميع الفوائض من محصول القمح والشعير والجوارد والشوفان والذرة، وبعد مدة وجيزة تم اتخاذ قرار بمصادرة الفاصولياء والأرز والصوف الخام أيضاً، ثم قامت السلطات بحظر بيع الخبز في السوق الحرة بالكامل؛ لتدني محصول الحبوب في سنة 1941، وقامت الحكومة ايضاً بإدخال نظام البطاقات التموينية في انقرة واستانبول وازمير (كونداكچيان, 1978,CC 67-68).

فضلاً عن أن حكومة رفيق صايدم واستناداً الى المادة السادسة من قانون الحماية الوطنية اصدرت لجنة التنسيق قرارها رقم 320 في 5 ايار 1942، وتم تكليف وزارة التجارة بإنشاء منظمة صوباشي في مركز كل قرية(Resmi Gazete, 1942, S 2831) لأجل حساب الانتاج الزراعي في الحقول، وبهذه الطريقة يتم الحصول على معلومات عن كمية ونوع الانتاج في جميع أنحاء البلاد(Gumhuriyet, 1942, S 1 Gazete)، وفي موسم حصاد 1942 ظهرت اول تطبيقات لمنظمة صوباشي(Özbil, 2015, S128).

ولجأت الحكومة في ايار 1942، إلى تنفيذ عمليات شراء قسرية لفوائض جميع أنواع الحبوب على نطاق البلاد بأكملها، مع وعد بدفع ثمنها نقداً، بل إنها أقدمت على خطوة غير مسبوقه تمثلت في شراء كامل المحصول وهو لا يزال في الحقل (قبل الحصاد)، وكانت أسعار الشراء التي حددتها الحكومة منخفضة للغاية مقارنةً بأسعار السوق، لكن على الرغم من هذه التدابير، لم تتمكن حكومة رفيق صايدام من تجاوز أزمة الخبز بالاعتماد على الموارد الداخلية وحدها، مما اضطرها إلى اللجوء إلى الاستيراد من الخارج، وعلى الرغم من تنفيذ جميع الإجراءات المشار إليها أعلاه، فإن البيانات الرسمية أفادت بأن البلاد كانت لا تزال تعاني من عجز لا يقل عن 250 ألف طن من الحبوب، وبشكل عام كانت التدابير التي اتخذتها حكومة رفيق صايدام في مجال الزراعة صارمة إلى درجة أن خليفته شكري سراج أوغلو (ولد في عام 1886 في إزمير، بدأ تعليمه سنة 1896، شارك في حرب الاستقلال 1919-1922، وأصبح وزيراً للمعارف في سنة 1924، وشغل منصب وزير المالية خلال السنوات 1927-1930، وتولى وزارة العدل بين 1933-1938، ثم عين وزيراً للخارجية عام 1939، واصبح رئيساً للحكومة خلال المدة 1942-1946، توفي

في سنة 1953. (Arslan, 2014, S 30)) وصفها بـ"القاسية" وقد أقرت السلطات نفسها بأن هذه التدابير، وعلى الرغم من طابعها القاسي لم تحقق النتائج المرجوة، بل إن هذه الإجراءات أثارت في عدد من مناطق البلاد استياء الفلاحين (Кондакчян, 1978, C68).

الجدول رقم (1) يظهر كمية انتاج (طن) بعض المحاصيل في تركيا خلال المدة 1939-1942

السنة	القمح	الشعير	القطن	القطن	التبغ
1939	4.204.170	2.275.460	635.855	292.643	65.434
1940	4.067.950	2.249.314	757.309	324.636	71.356
1941	3.483.147	1.758.246	647.467	327.538	54.654
1942	4.263.282	2.164.781	852.828	326.687	61.783

يستنتج من بيانات الجدول أن المستوى العام للإنتاج خلال المدة اعلاه شهد حالة تذبذب واضحة باستثناء محصول القطن، مما يعكس اعتماد الزراعي على الظروف المناخية بدرجة كبيرة، فضلاً عن ذلك قلة الايدي العاملة بسبب التجنيد، ويلاحظ أن التعافي الجزئي في موسم الحصاد في سنة 1942 يشير إلى تحسن الظروف المناخية.

المبحث الثاني: القطاع الصناعة

كانت اول خطوة قام به رفيق صايدام في القطاع الصناعي تكليف وزارة الاقتصاد بإجراء دراسات موسعة حول التكاليف المالية لمشاريع الاستثمار المدرجة في الخطة الصناعية الثانية 1938-1942، وحول الإمكانيات المالية المتاحة لتغطية تلك النفقات والتي قدرت بـ 200.000.000 مليون ليرة، وقدمت وزارة الاقتصاد في 1 اذار/ مارس 1939 تقريراً الى الحكومة، إذ اوضح التقرير أن احتياجات التمويل الداخلي والقروض الخارجية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات تفوق بكثير الأرقام المقدرة للتكاليف في الخطة، لذا فقد طرحت مسألة إلغاء بعض الاستثمارات أو تأجيلها، وفي الوقت نفسه كانت التوترات السياسية المتصاعدة في أوروبا وأواخر ثلاثينات القرن العشرين تنذر باندلاع حرب، مما جعل من الضروري أن تحتل احتياجات الدفاع الوطني والنفقات أولوية قصوى على جدول أعمال الحكومة، وفي هذا السياق كان من الممكن أن تواجه البلاد صعوبات جدية في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع الاستثمار بطريقة آمنة ومستقرة، لذا أخذت الحكومة

بعين الاعتبار التقرير الذي أعدته وزارة الاقتصاد، فضلاً عن احتمالية نشوب حرب عالمية من شأنها أن تفرض تكاليف باهظة (Yücel, 2017, S150)، وبناءً على هذا التقرير أصدرت الحكومة بتاريخ 13 آذار/مارس 1939 قراراً ألغت بموجبه العمل بمعظم المشاريع المدرجة ضمن خطة 1938 (Tezel, 2015, S372).

وتسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية في تعرض الصناعة التركية لتأثير عدة عوامل جديدة، بالمقارنة مع المرحلة التي سبقت الحرب، منها: ضرورة سد احتياجات السوق المحلية؛ بسبب تقليص استيراد السلع الأجنبية، وتشديد استغلال العمال والتي كانت تهدف الى زيادة الانتاج الصناعي، ولكن كانت هناك عوامل قوية اخرى تعرقل ذلك، منها: تقليص استيراد معدات المصانع والمعامل الضرورية والمواد الأولية الصناعية، فضلاً عن عدم كفاية الكوادر الفنية والايدي العاملة وعدم كفاية الاموال بسبب تعبئة موارد تركيا المالية لحاجات الحرب (Моисеев, 1952, C11).

ولقد احدثت الحرب العالمية الثانية تغييرات جوهرية في العلاقات التجارية الخارجية لتركيا، الامر الذي انعكس على وضع الصناعة التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد المواد الأولية والمعدات وقطع الغيار، وبسبب اضطراب العلاقات التجارية الخارجية، انخفاض، وأحياناً توقف تماماً، استيراد بعض أنواع المواد الأولية الصناعية الامر الذي تسبب في إغلاق عدد كبير من المؤسسات الصناعية، غير أن الصناعة التركية لم تواجه الصعوبات بسبب تقلص استيراد المواد الأولية الصناعية وقطع الغيار فحسب، بل كذلك نتيجة انخفاض صادرات الخامات المعدنية (Кондакчян, 1978, CC78-79) مما يدل على جوانب الضعف التي كانت تعاني منها الصناعة التركية ومستوى تطورها المتدني جداً في تلك المدة باعتمادها بشكل كبير على الاسواق الخارجية في استيراد معدات المصانع والمعامل والادوات الاحتياطية وبعض الخامات، وعدم قدرتها على تصنيع وسائل الانتاج (مجموعة من الباحثين السوفييت، 2007، ص 281)، وعلى الرغم من امتلاك تركيا العديد من المواد الخام مثل: الكروم والنحاس والقصدير والالمنيوم، وهي من المواد الخام المهمة في الصناعات الحربية، إلا أنها لم تكن تمتلك بعد المصانع اللازمة لمعالجتها، وبالتالي كانت مضطرة الى تصديرها الى الخارج كمواد خام (Avşaroğlu, S42).

ومع تقادم الاوضاع اخذت اهمية قطاع الصناعة والتعدين تزداد بشكل غير مسبوق خلال سنوات الحرب؛ ذلك أن تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب والجيش ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستويات الإنتاج في هذين القطاعين، وفي ظل ظروف الحرب التي اصبحت فيها إمكانات الاستيراد شبه معدومة في السنوات الاولى، برز الإنتاج المحلي في مقدمة الأولويات، وقد شعرت تركيا التي لم تكن قد استكملت مسيرتها بعد نحو التصنيع بهذه الصعوبات بشكل كبير (Avşaroğlu, S48)، وكانت سياسة الحكومة التركية في المجال الصناعي في تلك المدة تهدف الى تحقيق اهداف معينة في مقدمتها اخضاع الانتاج لسياسة عسكرة البلاد،

وتلبية احتياجات الجيش، وتوفير اليد العاملة للصناعة استناداً الى الصلاحيات الممنوحة لها بموجب قانون الحماية الوطنية (Konidakçyan, 1978, C80).

فضلاً عن أن الحكومة لم تتردد في استخدام الصلاحيات التي منحها اياها قانون الحماية الوطنية، إذ عملت على سد النقص الحاصل في الايدي العاملة؛ بسبب التعبئة العسكرية وانسحاب الآلاف منهم الى الجبهات العسكرية، وذلك بفرض الاعمال الاجبارية على الفلاحين والموظفين غير المشمولين بالخدمة العسكرية واجبارهم على العمل في الصناعات الاستراتيجية المناجم والسكك الحديدية (جواد، 2009، ص102)، إذ قامت الحكومة في 3 نيسان/ ابريل 1940 (Topçu, 2002, S60)، استناداً الى قانون الحماية الوطنية بتمديد ساعات العمل تصل الى 3 ساعات او اكثر، فضلاً عن إلغاء العطلة الاسبوعية وألغت القيود المفروضة على عمل الاطفال والنساء (مجموعة من الباحثين السوفييت، 2007، ص281)، ولم تقم الحكومة في ظل هذه الظروف القاسية برفع اجور العمال بما يتناسب مع حجم التضخم، وبالتالي كانت فئة العمال من اكثر الفئات تضرراً (Tekeli Ve İlkin, 2014, S217).

كذلك جرى إلغاء قانون تشجيع الصناعة في 1941؛ لأن بنوده لا تتسجم مع ما جاء بها قانون الحماية الوطنية (الزبيدي، 2020، ص131)، فضلاً عن ذلك أن غالبية المنشآت الصناعية التي تأسست بموجب هذا القانون اقتصرت على قطاعات مثل: الصناعات الغذائية أو تلك التي تعتمد على المواد الخام الزراعية، وكانت في الغالب منشآت خاصة صغيرة نسبياً، وبسبب عدم تحقيق هذا النموذج الصناعي المتوقع لم تسع الحكومة الى اصدار قانون جديد لتشجيع الصناعة بعد سنة 1941 (Tekeli Ve İlkin, 2014, S408)، وتم اعادة النظر في قانون المعادن الذي تم اقراره في العهد العثماني لسنة 1906 واستمر العمل به خلال العهد الجمهوري (Avşaroğlu, S51)، وعلى اثرها اصدرت الحكومة القانون رقم 4268 حول التنقيب عن المعادن واستغلالها في 17 حزيران/ يونيو 1942 (Reserves Gazete, 1942, S3231).

الجدول رقم (2) يظهر كمية انتاج (طن) بعض الصناعات في تركيا خلال المدة 1939-1942

السنة	السكر	منسوجات القطن	منسوجات الحرير	منسوجات الصوف	الاسمنت	الكروم
1939	94.508	35.179	112	2.316.971	274.741	183.539
1940	88.669	30.855	151	2.593.176	267.054	169.823
1941	87.023	28.871	116	2.678.135	272.919	135.714
1942	57.409	32.703	144	3.028.962	210.853	116.342

يتضح من بيانات الجدول أن المستوى العام للإنتاج خلال المدة اعلاه شهد حالة تذبذب واضحة باستثناء منسوجات الصوف، مما يعكس تأثير الحرب العالمية الثانية على الإنتاج الصناعي في تركيا، فضلاً عن ذلك قلة الاستيراد انعكس بشكل كبير على زيادة الإنتاج وبالتالي حدث انخفاض في اغلب الصناعات التركية التي كانت قائمة.

المبحث الثالث: قطاع التجارة

شهد السوق الداخلي خلال سنوات الحرب اضطرابات كبيرة. فقد أدت الظروف غير المستقرة في الزراعة والصناعة، إلى جانب تقليص واردات السلع الاستهلاكية العامة، وارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم، وانتشار المضاربة، والسعي وراء الربح السريع، إلى حالة من التقلب والانكماش في الأسواق المحلية. ولم تشكل صفقات البضائع في سنوات الحرب سوى 60-70% فقط من حجم العمليات التي كانت قائمة قبل الحرب، مما يعكس انخفاض النشاط التجاري وتراجع تبادل السلع داخل البلاد (مجموعة من الباحثين السوفييت، 2007، ص 283).

وقد بذلت حكومة رفیق صايدام جهوداً كبيرة للسيطرة على الاسواق الداخلية، إلا أنها لم تستطع الحد من انتشار السوق السوداء والمضاربات، فضلاً عن النقص الذي حصل في بعض المنتجات الاستهلاكية (Metintaş ve Kayıran, 2018, S164). وقامت الحكومة أيضاً بإنشاء العديد من مؤسسات الرقابة. ومع ذلك، كانت هذه المؤسسات في معظمها منظمات بيروقراطية لم تُنفذ المهام الموكلة إليها بشكل فاعل (مجموعة من الباحثين السوفييت، 2007، ص 246). منها لجان مراقبة الاسعار التي تم انشاؤها في جميع الولايات 8 حزيران 1940 (Gumhuriyet Gazete, 1940, S1)، وفي 18 شباط 1941، انشئت هيئة الاعاشة بهدف تنظيم ومراقبة وإدارة جميع الأمور المتعلقة بالتموين بموجب قانون الحماية الوطنية، وفي 16 اذار 1942، والذي نص على تأسيس مكتب التوزيع التابع لوزارة التجار (Özbiç, 2015, S120).

وبهدف الحد من المضاربات وانتشار السوق السوداء انشأت السلطات التركية وفي 3 آذار 1942 من السنة نفسها، ثماني محاكم جديدة، توزعت هذه المحاكم في الولايات التي تكثر فيها حالة الاحتكار والمضاربة وهي: استانبول، وانقرة، وازمير، وزونغولداق (Çınar, 2008, S 234). وعلى الرغم من إدراك السلطات بعدم جدوى مختلف أشكال الإدارات والهيئات التجارية ولجان مراقبة الأسعار، فقد استمرت في الاحتفاظ بها حتى نهاية الحرب، متخذة من وجود هذه المؤسسات ستاراً يغطي قصورها في تحقيق النتائج المرجوة. وأجبر نقص الخبز وغيرها من منتجات القمح الحكومة على اعتماد نظام البطاقات التموينية؛ لضمان

توزيع المواد الأساسية بشكل منظم وتقليل حدة النقص لدى السكان (مجموعة من الباحثين السوفييت، 2007، ص 246).

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية لتركيا فإنه ومع اندلاع الحرب، بدأت التجارة الخارجية التركية تواجه اضطرابات كبيرة. فقد أدى تراجع واردات الآلات والمواد الخام إلى تأثير سلبي ملموس على الإنتاج الصناعي المحلي، إذ انعكست الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن الحرب على أنشطة التجارة الخارجية أيضًا. وتقلصت كمية السلع المستوردة إلى تركيا على المستوى العالمي نتيجة الظروف الحربية، وشهدت وسائل النقل البحري والبري انقطاعات كبيرة أثرت على حركة التجارة (Metintaş ve Kayıran, 2018, S166).

أثرت الحرب العالمية الثانية والحصار البحري المفروض على تركيا بشكل كبير على قدرتها على الوصول إلى مصادر التجهيز والأسواق التقليدية، مما أدى إلى تقلص أنشطتها في التجارة الخارجية بشكل ملحوظ. فقد انخفضت الصادرات التركية إلى النصف تقريبًا حتى نهاية الحرب (بالأسعار الثابتة)، في حين تراجعت واردات السلع الأجنبية بنسبة أكبر، لتصل إلى نحو 40-45% فقط من مستوياتها قبل الحرب. وقد تسبب هذا الانخفاض الحاد في واردات السلع في ظهور مشكلات اقتصادية معقدة، انعكست بشكل مباشر على السوق الداخلي والصناعة وقطاع النقل، وأدت إلى نقص شديد في السلع، وزيادة الميل نحو الاحتكار، إذ تركزت عمليات الاستيراد في أيدي كبار التجار، مما أسهم بدوره في رفع أسعار السلع في السوق المحلية (مجموعة من الباحثين السوفييت، 2007، ص 281).

وكتفت الحكومة من تدخلها في التجارة الخارجية بفرض قيود على الاستيراد والتصدير وتطبيق نظام الرخص، فضلًا عن وضع قيود على التعامل بالعملة، وغيرها من الإجراءات التنظيمية. وفي الوقت نفسه، شرعت الحكومة في إجراء تغيير جذري في الهيكل التنظيمي للتجارة الخارجية، إذ أنشأت في سنة 1940 جمعيات للاستيراد والتصدير أطلق عليها اسم "بيرليك". وكانت كل مجموعة من التجار تابعة لبيرليك خاص بها، مُنظَّم على أساس نوع السلع التي يتاجرون بها. ولم تقتصر هذه الجمعيات، التي كانت بمثابة منظمات احتكارية لكبار التجار، على تنظيم نظام الاستيراد والتصدير عبر السماح أو المنع، بل كانت تتمتع أيضًا بصلاحيه الترويج للسلع المستوردة داخل البلاد (مجموعة من الباحثين السوفييت، 2007، ص 245).

وكانت حالة الصادرات أكثر صعوبة لو لم يشهد السوق التركي صراعًا اقتصاديًا محتدمًا بين الدول المتحاربة، إذ تنافست كل من بريطانيا والولايات المتحدة من جهة، وألمانيا من جهة أخرى على السيطرة على الموارد التركية. وقد دفع كلا الطرفين أسعارًا مرتفعة للغاية مقابل البضائع التركية، في بعض الحالات أعلى من الأسعار السائدة في الأسواق العالمية، مما ساعد تركيا جزئيًا على التخفيف من حدة الأزمة التصديرية.

الجدول رقم (3) يوضح مؤشر التجارة الخارجية خلال المدة 1939-1942

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
1939	127.389.000	118.249.000	+9.140.000
1940	111.446.000	68.923.000	+42.523.000
1941	123.081.000	74.815.000	+48.266.000
1942	165.034.000	147.713.000	+17.321.000

نلاحظ من بيانات الجدول أن الحرب أثرت على هيكل التجارة التركية بشكل واضح، مع سياسات متغيرة للحد من الواردات وتعزيز الصادرات لحماية الاقتصاد. والفائض التجاري شهد ارتفاعاً كبيراً في 1940-1941؛ بسبب تقليص الواردات بشكل أكبر من الصادرات، وهو مؤشر على سياسات الحكومة للحفاظ على النقد الأجنبي. وفي سنة 1942، ارتفعت الواردات بشكل كبير؛ لمواجهة نقص السلع الأساسية، مما قلل من الفائض التجاري، في حين ارتفعت الصادرات أيضاً؛ بسبب ارتفاع الطلب على بعض المنتجات التركية.

المبحث الرابع: القطاع المالي

1: الموازنات

نتيجة الزيادة الكبيرة في أعداد المقاتلين، التي ارتفعت من نحو 205 آلاف إلى قرابة المليون مقاتل، خضعت ميزانية الدولة لعملية إعادة تنظيم شاملة، إذ استحوذت النفقات العسكرية على الحصة الأكبر من جانب المصروفات. فقد تراوحت النفقات العسكرية المباشرة بين 55-60% من إجمالي الإنفاق العام، وهي بذلك كانت تقترب من مستويات الإنفاق السائدة في الدول المشاركة فعلياً في الحرب (مجموعة من الباحثين السوفييت، 2007، ص281). وقد لجأت الحكومة التركية إلى ثلاثة طرق رئيسية؛ لتلبية ارتفاع الطلب على النفقات، أولاً: زيادة الضرائب القائمة وفرض ضرائب جديدة لمدة استثنائية، وثانياً: الاقتراض الداخلي، وثالثاً: زيادة المعروض النقدي ضمن قواعد محددة (Tekeli Ve İlkin, 2014, S28). فقد بلغت كمية الاموال المتداولة 220 مليون ليرة في اب 1939، وارتفع حجم النقود المتداولة تدريجياً ليصل إلى 601 مليون ليرة في حزيران 1942 (Ergin, 1943, S160).

واضطرت الحكومة إلى تقليص التخصيصات المالية الممنوحة لبقية مؤسسات الدولة، مما أدى إلى تعرض مختلف الأجهزة الحكومية لانخفاض نسبي في حصصها من الموازنات العامة خلال سنوات الحرب. ومع ذلك، حظيت بعض القطاعات بأولوية نسبية في الإنفاق، وفي مقدمتها وزارة الأشغال العامة، إذ سعت الحكومة إلى الاستمرار في تنفيذ عدد من البرامج الكبرى، ولاسيما مشروعات المياه والسكك الحديدية، وذلك

بالجوء إلى الاقتراض الداخلي. غير أن هذه المشروعات لم تكن بمعزل عن الاعتبارات العسكرية، التي شكلت أحد دوافع استمرارها. وإلى جانب ذلك، يلحظ أن قطاع التعليم حظي هو الآخر بأولوية نسبية في الإنفاق، وإن تفاوتت درجتها من سنة إلى أخرى تبعاً للظروف المالية السائدة (Tekeli Ve İlkin, 2014, S28).

وفيما يتعلق بأوضاع النفقات والإيرادات خلال مدة الدراسة، فقد بلغت قيمة النفقات في موازنة سنة 1939 نحو 261,064,192 ليرة، في حين بلغت الإيرادات 261,110,000 ليرة، مما يشير إلى تقارب واضح بين جانبي الموازنة (Reserves Gazete, 1939, S11855)، أما موازنة سنة 1940، فقد ارتفعت النفقات فيها إلى 268,476,321 مليون ليرة (T.B.M.M, 1940, S271)، بزيادة قدرها 7.412.129 مليون ليرة عن موازنة 1939 (Cumhuriyet Gazete, 1940, S5)، ونوه وزير المالية علي فؤاد اغرالي Ali Fuad Ağralı (ولد في عام 1879 في استانبول، دخل الخدمة الحكومية في 1897 بوظيفة مترجم في مديرية المعارف المركزية، وفي سنة 1908 اكمل دراسته في كلية الحقوق، وفي سنة 1909 اصبح اول من نال درجة الدكتوراه في القانون في تركيا، وكان يتقن اللغات الفرنسية والفارسية والعربية، شارك في حرب الاستقلال خلال المدة 1921-1923، عمل مديراً عاماً للمحاسبة العمومية بوزارة المالية، وشارك في مفاوضات مؤتمر لوزان بصفة مستشار مالي، وانتخب نائباً عن استانبول في سنة 1928، وتولى منصب وزير الأشغال العامة سنة 1934، وشغل منصب وزير المالية أربع مرات، توفي 1957. (Öztürk, 1995, SS388-389).

أن الزيادة التي ادخلت في الموازنة مقارنة بالسنة الماضية تعود إلى تغطية رواتب التوسعات اللازمة في ملاك وزارة الدفاع الوطني، ومؤسسات معاهد القرى، فضلاً عن المبالغ المخصصة لزيادة رواتب المتقاعدين والأيتام، وأوضح أن الحكومة قامت بإجراء تخفيضات بنسبة 10% في موازنات المؤسسات المدنية، وزادت من قيمة ضرائب الأرباح والمعاملات والاستهلاك والمشروبات الكحولية وغيرها من الضرائب، (Akşam Gazete, 1940, SS1-7)، وتجدر الإشارة أن بند الرواتب والاجور في الموازنة ارتفع ليصل الى 109,712,944 مليون ليرة مقارنة مع سنة 1939، إذ بلغ مجموع الرواتب والاجور 99,598,300 مليون ليرة (Akşam Gazete, 1940, S7). اما فيما يتعلق بقيمة الإيرادات فبلغت 268,481,000 مليون ليرة (Resmi Gazete, "1940, S13898).

وفي موازنة سنة 1941 بلغت النفقات 309,740,396 مليون ليرة (Resmi Gazete, 1941, S1018)، مسجلة زيادة قدرها 41.464.075 ليرة مقارنة بموازنة السنة السابقة، أي: إن نسبة الزيادة بنسبة 15% (Topçu, 2002, S60)، وبلغت مخصصات الدفاع الوطني ضمن الموازنة

161.000.000 مليون ليرة (Cumhuriyet Gazete,1941,S1)، اما بالنسبة إلى الإيرادات فبلغت قيمتها 309.743.001 مليون ليرة (Resmi Gazete, 1941,S1018).

أما موازنة سنة 1942، فشهدت ارتفاعاً كبيراً في النفقات، إذ بلغت 394,326,938 ليرة (Resmi Gazete, 1941,S2966). أي: بزيادة قدرها 84,386,542 ليرة مقارنة بالسنة السابقة وبنسبة 27%، وفي الواقع فإن نفقات الدولة ارتفعت نتيجة تزايد النفقات الدفاعية، إلا أن الزيادة الأساسية تعود إلى السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة وإلى ظروف النقص التي فرضتها الحرب، وكان من أبرز العوامل المؤثرة في هذه الزيادة تخصيص مبالغ ضخمة للمواد والتجهيزات العسكرية؛ لضمان بقاء الجيش على أتمّ الجاهزية في ظل الحرب العالمية الثانية، وأدت عوامل أخرى، مثل: ارتفاع تكاليف المعيشة، وتصاعد التضخم، وفرض ضرائب جديدة، دوراً مهماً في التأثير على الموازنة (Tüfekçi,2004,SS62-63)، وتجدر الإشارة إلى نفقات الدفاع الوطني قد بلغت 221,514,000 مليون ليرة ويمثل هذا الرقم زيادة قدرها 60,519,000 ليرة مقارنة بالسنة السابقة. اما بالسنة إلى الإيرادات فبلغت 394,328,340 مليون ليرة (Resmi Gazete, 1941,S2966).

2- التضخم

يعرف التضخم بأنه: الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة للزيادة في الكمية المتداولة من النقود دون أن يصحب ذلك زيادة مناظرة في الإنتاج، ويترتب عليه البطالة وانخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة واستياء الطبقة العاملة والبطالة (عبدالكافي،2005،ص125)، وغياب العدالة في توزيع الدخل، وانخفاض معدلات الادخار وتدهور ميزان المدفوعات (Çifçi,2024,S69).

وكانت إحدى أهم المشكلات الاقتصادية التي ظهرت في تركيا خلال الحرب العالمية الثانية هي مشكلة التضخم، وقد ساعدت عدة عوامل على تفاقم هذه المشكلة بشكل كبير، في مقدمتها انخفاض العرض؛ بسبب تجنيد أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، ومن ناحية أخرى ارتفاع الطلب على المواد الغذائية؛ بسبب وجود جيش كبير، فضلاً عن حاجة المدن إلى التموين، وأثرت ظروف الحرب سلباً على الاستيراد المخصص لتلبية احتياجات المدن، وزادت النفقات الدفاعية مما أدى إلى حدوث عجز في الموازنة، وقد تبنت الحكومة سياسات مالية تهدف إلى تمويل هذا العجز بفرض ضرائب إضافية وزيادة عرض النقود، ونتيجة لهذه التطورات التي فرضتها الحرب، فقد شهدت البلاد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار ونقصاً في السلع، وزيادة في أنشطة السوق السوداء (Altay,2022,S72)، وإذا أخذنا مؤشر أسعار الجملة الصادرة عن وزارة الاقتصاد، واعتبار سنة 1938 هي كأساس من 100 (Teze,2015,S313)، فقد سجل مؤشر أسعار الجملة الذي

عند مستوى 101 نقطة سنة 1939 بعد زيادة طفيفة مقارنة بالسنة السابقة، وقد ارتفع بشكل ملموس في سنوات 1940 و1941 ويصل إلى مستوى 127 و175 نقطة (Çifçi ve Kılıç,2024,S77).

وكان أكثر المستفيدين من التضخم هم التجار، ولاسيما المنخرطين في التجارة الخارجية، وبسبب عدم قيام الحكومة بإعادة ضبط سعر صرف الليرة التركية بما يتماشى مع آثار التضخم، كذلك فشلها في فرض رقابة فعالة على الاسعار، وبالتالي تمكن التجار من الحصول على تخصيصات من النقد الاجنبي بأسعار صرف زهيدة جدًا مقارنة بمستويات الاسعار داخل البلاد، وحققوا ارباحًا ضخمة (Teze,2015,S308).

اما الفئات التي كانت أكثر تضررًا من حالة التضخم فهي فئة العمال وصغار الفلاحين، وأن مستويات معيشة العمال تدهورت بشكل كبير، وعلى سبيل المثال، انخفضت الأجور الحقيقية في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 40% سنوات الحرب، وشهدت الدخول الحقيقية للموظفين العموميين تراجعًا ملحوظًا (Teze,2015,SS308-309). واجه الموظفون والفئات متوسطة الدخل ذات الدخل الثابت صعوبات معيشية متزايدة، فقد فقدت الطبقة المتوسطة السابقة جزءًا من ثروتها، وسقطت الفئات الفقيرة ذات الدخل الثابت في فقر حقيقي، وتكبد أصحاب العقارات والدائنون الذين يعتمدون في دخلهم على الإيجارات وفوائد السندات خسائر. وفي بداية الامر وفر التضخم في بداية الامر للحكومة قدرة شرائية مهمة، لكنه فيما بعد نتيجة ارتفاع تكلفة الطلبات الحكومية، والزيادات في رواتب الموظفين، والنفقات اللازمة لتسهيل معيشة المواطنين، انعكس تأثير التضخم سلبًا على المالية العامة للدولة. وكانت للتضخم آثار سلبية على الأخلاق الاجتماعية؛ فقد ضعفت أخلاقيات التجارة، وتراجع شعور المسؤولية، وتمددت الروابط الأسرية، وأعمى الطمع في المال العديد من العيون. وزادت حالات الجرائم والاستيلاءات غير المشروعة، وكان الشباب أكثر الفئات إحساسًا بهذه الآثار، وظهرت عقلية هائلة للإسراف، وازدادت حالات سوء الاستعمال والفساد المالي (Ergin,1943,SS166-167).

الخاتمة:

تناول البحث الاقتصاد التركي خلال عهد رفيق صايدام الذي اتسم بحالة من الانكماش شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، وكان القطاع الزراعي في مقدمتها، إذ واجه أوضاعًا صعبة نتيجة تجنيد أعداد كبيرة من الفلاحين، الأمر الذي انعكس سلبًا على إنتاجية الأرض، سواء من حيث تقلص المساحات المزروعة وتراجع حجم الإنتاج الزراعي. كما تأثرت الصناعة التركية باندلاع الحرب العالمية الثانية، إذ فرض عليها

سد احتياجات السوق المحلية في ظل تقليص استيراد السلع الأجنبية، إلى جانب نقص الكوادر الفنية والأيدي العاملة، فضلاً عن إلغاء الخطة الصناعية الثانية بسبب ظروف الحرب.

وشهدت الاسواق الداخلية اضطرابات كبيرة، إذ أدت الظروف غير المستقرة في الزراعة والصناعة، إلى تقليص واردات السلع الاستهلاكية العامة، وارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم، وانتشار المضاربة، ولم تستطع الحد من انتشار السوق السوداء والمضاربات. وقامت الحكومة بإنشاء العديد من مؤسسات الرقابة. وكانت هذه المؤسسات في معظمها منظمات بيروقراطية لم تُنفذ المهام الموكلة إليها بشكل فعال، وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد واجهت اضطرابات كبيرة، وتراجعت الواردات، وتقلصت كمية السلع المستوردة إلى تركيا على المستوى العالمي نتيجة الظروف الحربية، وشهدت وسائل النقل البحري والبري انقطاعات كبيرة أثرت على حركة التجارة.

اما القطاع المالي فخضعت ميزانية الدولة لعملية إعادة تنظيم شاملة، إذ استحوذت النفقات العسكرية على الحصة الأكبر من جانب المصروفات. وكانت تقترب من مستويات الإنفاق السائدة في الدول المشاركة فعلياً في الحرب. وكانت إحدى أهم المشكلات الاقتصادية التي ظهرت في تركيا خلال الحرب العالمية الثانية هي مشكلة التضخم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: وثائق المجلس الوطني الكبير

1. Türkiye Büyük Millet Meclisi.(28 Mayıs 1940) Zabıt Ceridesi, Devre(6), Cilt(11).

ثانياً: - الرسائل والاطاريح الجامعية

أ: - الرسائل الجامعية باللغة التركية

1. Altay, İsmail.(2022).İkinci Dünya Savaşı'nın Türkiye'de İşlem Gören Döviz Kuru Tahvil, Hisse Senedi ve Altın Fiyatları Üzerindeki Etkisi. (Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi). Sosyal Bilimler Enstitüsü. Marmara Üniversitesi. Türkiye.
2. Aydemir, Burak.(2016).Gazete Haberlerine Göre II, Cihan Harbi Ertesinde Türkiye Cumhuriyeti'nin İktisadi Ve Sosyal Durumu. (Yayımlanmamış Yüksek Lisans Tezi) .Sosyal Bilimler Enstitüsü. İstanbul Üniversitesi. Türkiye.
3. İnci, İbrahim.(2004).Türkiye'nin Tarım Politikası (1946-1960). (Yayımlanmamış Yüksek Lisans Tezi). Sosyal Bilimler Enstitüsü.İstanbul Üniversitesi. Türkiye.
4. Topçu, Ersin.(2002). İkinci Dünya Savaşı döneminde Türkiye ekonomisi (1939-1945). (Yüksek Lisans Tezi yayınlanmamış). Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü. Marmara Üniversitesi. Türkiye.
5. Tüfekçi, Ahmet.(2004). Savaş Ekonomisi Uygulamaları Açısından İnönü Dönemi (1938-1950). (Yüksek Lisans Tezi yayınlanmamış). Sosyal Bilimler Enstitüsü. İstanbul Üniversitesi.

6. Yurtoğlu, Ümit. (2018). 1923–1960 Yılları Arası Hükümet ve Siyasal Parti Programlarında Tarım. (Yayımlanmamış Yüksek Lisans Tezi). Sosyal Bilimler Enstitüsü. Yozgat Bozok. Türkiye.

ب:- الرسائل باللغة الروسية

1. Моисеев, Петр Павлович. (1952). Кризис экономики Турции во время второй мировой войны (1939-1945 гг). (Неопубликованная докторская диссертация). Московский. Московский институт востоковедения. Россия.

ج:- الاطاريح باللغة العربية

1. العبيدي، قيس اسعد شاكر. (2018)، رفيق صايدام ودوره السياسي في تركيا حتى عام 1942، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية - جامعة سامراء.
2. ياسين، علاء طه. (2016)، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا 1884-1973، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية - الجامعة المستنصرية.

د:- الاطاريح باللغة التركية

1. Arslan, Gürbüz. (2014). Şükrü Saraçoğlu'nun Hayatı ve Siyasi Faaliyetleri (1886–1953). (Yayımlanmamış Doktora tezi). Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü. Marmara Üniversitesi. Türkiye.)
2. Özbil, Alev. (2015). Türkiye'de Savaş Ekonomisi Uygulaması Olarak Milli Korunma Kanunu (1940-1946). (Yayımlanmamış Doktora Tezi). Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Enstitüsü. İstanbul Üniversitesi. Türkiye.

ثالثاً:- الكتب العربية والمعربة

1. جواد. سعاد حسن. (2009). تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945، عمان: دار دجلة.
2. الزبيدي، كريم مطر حمزة. (2020). موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين، بغداد: مؤسسة نائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع.
3. عبد الكافي، اسماعيل عبدالفتاح. (2005). الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية (عربي - انكليزي). مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.
4. مجموعة من الباحثين السوفييت. (2007). تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي. السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة و النشر.

ب:- الكتب باللغة التركية

1. Çifçi ve Kılıç, İsmail ve Ramazan. (2024). Türkiye Ekonomisinin 100 Yıllık Panoraması I. Türkiye : Özgür Yayınları.
2. Tekeli Ve İlkin, İlhan Ve Selim. (2024). İktisadi Politikaları ve Uygulamalarıyla İkinci Dünya Savaşı Türkiye'si. Cilt (2). İstanbul: İletişim Yayınları.
3. Tezel, Yahya. (2015). Cumhuriyet Döneminin İktisadi Tarihi (1923-1950). İstanbul: Türkiye İş Bankası Kültür Yayınları.
4. Yücel, Hüseyin. (2017). Cumhuriyet Ekonomisinin Kuruluşu ve Gelişimi. Ankara: Türkiye Barolar Birliği.
5. Öztürk, Kâzım. (1995). Türk Parlamento Tarihi TBMM- II. Dönem 1923-1927. Cilt (3). Ankara: Türkiye Büyük Millet Meclisi Vakfı Yayınları.

6. Çufalı, Mustafa. (2012). Türk Parlamento Tarihi TBMM- VIII. Dönem (1946-1950). Cilt(3). TBMM Kültür. Ankara: Sanat Ve Yayın Kurulu Yayınları.

ج- الكتب الروسية

1. Кондакчян, Раффи Погосович. (1978). Внутренняя политика Турции в годы второй мировой войны. Армения : Издательство Академии наук Армянской.

رابعاً:- البحوث باللغة التركية

1. Çınar, Tayfun. (2008). "1942: A'dan 'Z'ye Bozuk Devlet'in Yeniden Yapılanması Girişimlerinin Yükselişi ve Düşüşü, Açıklamalı Yönetim Zamandizini 1940-1949". Ankara . Ankara Üniversitesi Basımevi.
2. Feridun, Ergin.(1943). " Türkiye Harp Maliyesi (1939-1942)". İktisat Fakültesi Mecmuası. Cilt(4). Sayı(2). İstanbul Üniversitesi.
3. Metintaş ve Kayıran, Mustafa Yahya ve Mehmet . (2008). "Refik Saydam Hükümetleri Döneminde Türkiye'nin Ekonomi Politikası (1939-1942)". Eskişehir Üniversitesi Dergisi. Cilt (9). Sayı(2).
4. Özer, Sevilay. (2012)." II. Dünya Savaşı Yıllarında Ekim Seferberliği". Cumhuriyet Tarihi Araştırmaları Dergisi. Cilt(8). Sayı(15).
5. Şener, Sefer. (2014). "İkinci Dünya Savaşı Yıllarında Türkiye'de Tarım Politikası Arayışları". Kocaeli Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi. Sayı(7).

خامساً:- الصحف

1. Resmi Gazete, (1 Haziran 1939). "1939 Mali Yılı Muvazenei Umumiye". Sayı (4221).
2. Resmi Gazetesini, (26 Ocak 1940)." Milli Koruma Kanunu ". Sayı (4417).
3. Akşam Gazete, (1 Mart 1940)." Yeni yıl bütçesi dün Meclise verildi". Sayı (7671).
4. Cumhuriyet Gazete, (21 Mayıs 1940). "İhtikârla mücadele". Sayı (5756).
5. Cumhuriyet Gazete, (28 Mayıs 1940)."Maliye Vekilinin izahatı". Sayı (5763).
6. Akşam Gazete, (30 Mart 1940)." Bütçede maaş ve ücretler faslı her sene kabarıyor". Sayı (7700).
7. Resmi Gazete, (1 Haziran 1940)."1940 Malî Yılı Muvazenei Umumiye", Sayı(4524).
8. Cumhuriyet Gazete, (26 Mayıs 1941)."Bütçe müzakeresine bugün başlanıyor". Sayı(6032).
9. Resmi Gazete, (2 Haziran 1941)." 1941 Mali Yılı Muvazenei Umumiye". Sayı(4823).
10. Cumhuriyet Gazete , (4 Mayıs 1942)." 1942 hasadı" Sayı (6362).
11. Resmi Gazete, (1 Mayıs 1942). "Kanunlar" Sayı(5103).
12. Resmi Gazete, (1 Haziran 1942). "1942 Mali Yılı Muvazenei Umumiye Kanunu". Sayı(5120).
13. Reserves Gazete, (23 Haziran 1942)." Madenlerin Aranma ve İşletilmesi hakkımda Kanun". Sayı (5139).

سادساً:- المواقع الإلكترونية

1. Nadir Avşaroğlu,"Cumhuriyet Döneminde Madencilikimiz (1923-2023)". <https://images.app.goo.gl/taj13>
2. Atatürk Ansiklopedisi, Toprak Mahsulleri Ofisi (TMO), [https://ataturkansiklopedisi.gov.tr/detay/405/Toprak-Mahsulleri-Ofisi-\(TMO\)](https://ataturkansiklopedisi.gov.tr/detay/405/Toprak-Mahsulleri-Ofisi-(TMO))